

قضايا بحثية

دراسة تحليلية لبحث بعنوان:

أثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل الأمني

إعداد
خليل إبراهيم المويل



أثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل الأمني

التكليف الثامن

خليل إبراهيم المويل

تحليل ونقد عنوان البحث

Alnaqbi: The effects of using artificial intelligence techniques

آثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل

الأمني

عبدالله محمد خلفان المغنبي النقبى

جاء عنوان البحث "آثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل الأمني" واضحًا ومباشرًا، إذ يعكس موضوع الدراسة بصورة عامة ويحدد مجاله الرئيس، حيث يركز على دراسة آثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل الأمني. كما استخدم العنوان مصطلحات علمية معاصرة تتمثل في "تقنيات الذكاء الاصطناعي" و"منظومة العمل الأمني"، وهي مصطلحات ترتبط بمجال تدعيم المعلومات والتحول الرقمي، مما يمنح القارئ تصورًا أوليًا عن طبيعة الدراسة وأهميتها في ظل التطورات التقنية المتسارعة. كذلك يتميز العنوان بالإيجاز وسهولة القراءة، ويثير اهتمام القارئ لما يتناوله من موضوع حديث يحظى باهتمام متزايد المؤسسات الأمنية.

تحليل ونقد عنوان البحث

من الناحية النقدية

Alnaqbi: The effects of using artificial intelligence techniques

آثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل

الأمني

عبدالله محمد خلفان المغني النقبى

على الرغم من وضوح العنوان، إلا أنه جاء عامًا نسبيًا، إذ لم يحدد البيئة أو الجهة التي تناولتها الدراسة، كما لم يوضح المقصود بعبارة "منظومة العمل الأمني"، وهي عبارة واسعة قد تشمل العديد من الجهات والأنظمة الأمنية. كذلك استخدم الباحث لفظ "آثار" دون تحديد طبيعتها، فلم يتضح من العنوان ما إذا كانت الدراسة تتناول الآثار الإيجابية فقط، أم السلبية، أم كليهما، وهو ما يجعل نطاق الدراسة غير محدد بصورة كافية منذ البداية. كما لم يتضمن العنوان الإشارة إلى النطاق المكاني أو الفئة المستهدفة، الأمر الذي قد يقلل من دقة العنوان ويترك للقارئ تصورًا عامًا قبل الاطلاع على متن البحث.

لذلك، كان من الممكن أن يكون العنوان أكثر تحديدًا من خلال الإشارة إلى البيئة التطبيقية أو نوع الجهة الأمنية محل الدراسة، مع توضيح طبيعة الآثار التي تسعى الدراسة إلى بحثها، بما يعكس مضمون البحث بصورة أدق ويزيد من دقة العنوان ووضوحه

تحليل ونقد مقدمة البحث

1-المقدمة :

في ظل التغيرات الشاملة التي تمر بها الساحة العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الصعيد الأمني، تشهد العديد من دول العالم بداية لمرحلة جديدة في تاريخها. ومن بين هذه الدول، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة بتحولاتها الرائدة في مختلف المجالات، وعلى رأسها استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، التي أعلنت عنها في أكتوبر من عام 2017، والتي تستند إلى أسس ومبادئ عدة، وتنفذ مجموعة من البرامج الوطنية المتعلقة بها (استراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي، 2023).

وفي الوقت الذي أوضحت فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات أهمية كبيرة على كافة الأصعدة، ظهر تحدٍ جديد للجهات الأمنية تمثل في مدى إمكانية تطويع تلك التقنيات والتطبيقات لاستخدامها في الجانب الأمني، وهو تحدٍ كبير إذا ما نظرنا إلى ما تتميز به تطبيقات الذكاء الاصطناعي من استخدامها بشكل كبير في المجالات التجارية، وهنا يكمن التحدي في كيفية تكييف هذه التقنيات وتخصيصها لتلبية الاحتياجات الأمنية. ورغم إمكانية التعاون بين كل من الجهات الأمنية من جهة والقطاعات التجارية والتقنية من جهة أخرى، فإنه ثمة تحديات تنشأ من هذه الشراكة مرجعها المحاذير الأخلاقية التي يثيرها استخدام تلك التطبيقات، والتي قد تمثل عقبة في سبيل تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الأمنية؛ والسبب في ذلك أن هذه الأنظمة تتطلب أحياناً انتهاكاً للخصوصية متمثل على سبيل المثال في (مراقبة الاتصالات والتسجيلات التلفزيونية وحسابات التواصل الاجتماعي ومتابعتها)، من أجل ضمان الأمن والحفاظ عليه (أزولاي، 2024).

وقد شهدت الساحة الدولية مؤخراً مناسبة محتمة في مجال الذكاء الاصطناعي، وفي ظل تلك المنافسة الشديدة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من تطبيقاته، تسعى الدول العظمى إلى تحقيق التفوق في هذا المجال، وخاصة في الجوانب الأمنية. ومن بين هذه الدول، تبرز الصين بخطتها التطويرية التي أعلنت عنها في عام 2017، والتي تهدف إلى أن تصبح القوة الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031م. وتتضمن خطتها

جاءت مقدمة البحث ممهدة لموضوع الدراسة، حيث تناولت أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وأبرزت دورها في تطوير منظومة العمل الأمني، مع الإشارة إلى اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة. كما استعرضت المقدمة مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهم تطبيقاته في المجال الأمني، موضحةً أهمية توظيف هذه التقنيات في تحسين الأداء الأمني ومواجهة التحديات المستقبلية، مما وفر للقارئ خلفية علمية مناسبة لفهم موضوع الدراسة.

ولم تتضمن المقدمة عرضاً مباشراً لمشكلة الدراسة أو أهدافها، وإنما أفرد الباحث لهذين العنصرين قسمين مستقلين بعد المقدمة، وهو أسلوب متبع في بعض البحوث العلمية لتنظيم عناصر الدراسة بصورة مستقلة.

ومن الناحية النقدية

على الرغم من أن المقدمة قدمت خلفية علمية مناسبة عن موضوع الدراسة، فإنها ركزت بصورة كبيرة على عرض المعلومات العامة والتطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، دون أن تُبرز الفجوة البحثية بصورة صريحة تمهد لمشكلة الدراسة. كما لم تتضمن عرضاً موجزاً لمشكلة الدراسة أو أهدافها داخل المقدمة، وإنما جاءت هذه العناصر في أقسام مستقلة لاحقة، وهو تنظيم مقبول في البحوث العلمية، إلا أن الإشارة إليها بإيجاز في نهاية المقدمة كانت ستسهم في تعزيز ترابط عناصر البحث، وتمهيد القارئ بصورة أفضل للانتقال إلى الأقسام التالية. كذلك كان من الممكن تدعيم المقدمة بإحصاءات أو بيانات حديثة تتعلق بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الأمني، بما يعزز مبررات إجراء الدراسة ويزيد من قوة المقدمة العلمية.

تحليل ونقد مراجعة الأدبيات البحث

1-المقدمة :

في ظل التغيرات الشاملة التي تمر بها الساحة العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الصعيد الأمني، تشهد العديد من دول العالم بداية لمرحلة جديدة في تاريخها. ومن بين هذه الدول، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة بتحولاتها الرائدة في مختلف المجالات، وعلى رأسها استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، التي أعلنت عنها في أكتوبر من عام 2017، والتي تستند إلى أسس ومبادئ عدة، وتنفذ مجموعة من البرامج الوطنية المتعلقة بها (استراتيجية دولة الإمارات للذكاء الاصطناعي، 2023).

وفي الوقت الذي أضحت فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات أهمية كبيرة على كافة الأصعدة، ظهر تحدٍ جديد للجهات الأمنية تمثل في مدى إمكانية تطويع تلك التقنيات والتطبيقات لاستخدامها في الجانب الأمني، وهو تحدٍ كبير إذا ما نظرنا إلى ما تتميز به تطبيقات الذكاء الاصطناعي من استخدامها بشكل كبير في المجالات التجارية، وهنا يكمن التحدي في كيفية تكييف هذه التقنيات وتخصيصها لتلبية الاحتياجات الأمنية. ورغم إمكانية التعاون بين كل من الجهات الأمنية من جهة والقطاعات التجارية والتقنية من جهة أخرى، فإنه ثمة تحديات تنشأ من هذه الشراكة مرجعها المحاذير الأخلاقية التي يثيرها استخدام تلك التطبيقات، والتي قد تمثل عقبة في سبيل تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي في الأنظمة الأمنية؛ والسبب في ذلك أن هذه الأنظمة تتطلب أحياناً انتهاكاً للخصوصية متمثل على سبيل المثال في (مراقبة الاتصالات والتسجيلات التلفزيونية وحسابات التواصل الاجتماعي ومتابعتها)، من أجل ضمان الأمن والحفاظ عليه (أزولاي، 2024).

وقد شهدت الساحة الدولية مؤخراً مناسبة محتمة في مجال الذكاء الاصطناعي، وفي ظل تلك المنافسة الشديدة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من تطبيقاته، تسعى الدول العظمى إلى تحقيق التفوق في هذا المجال، وخاصة في الجوانب الأمنية. ومن بين هذه الدول، تبرز الصين بخطتها التطويرية التي أعلنت عنها في عام 2017، والتي تهدف إلى أن تصبح القوة الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031م. وتتضمن خطتها

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بكفاءة عالية مع الحفاظ على الخصوصية.

تحليل ونقد مراجعة الأدبيات البحث

لم يتضمن البحث قسمًا مستقلًا لمراجعة الأدبيات أو الدراسات السابقة، إذ انتقل الباحث إلى مناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل الأمني دون أن يعرض الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بالموضوع بصورة منظمة. وبالرغم من احتواء البحث على قائمة مراجع في نهاية الدراسة، إلا أنه لم يقدم مراجعة منهجية للدراسات السابقة داخل متن البحث توضح اتجاهات البحث العلمي في هذا المجال، أو تعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

ومن الناحية النقدية

يُعد غياب قسم مستقل لمراجعة الأدبيات من أبرز نقاط الضعف في البحث، إذ لم يعرض الباحث الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، ولم يحللها أو يقارن بين نتائجها، كما لم يبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، الأمر الذي حدّ من توضيح التطور العلمي لموضوع الدراسة. كذلك، لم يوضح الباحث الفجوة البحثية التي استدعت إجراء الدراسة الحالية، ولم يبين كيفية الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء مشكلة الدراسة أو تحديد أهدافها، مما أضعف الأساس العلمي الذي استندت إليه الدراسة في تبرير موضوعها وإبراز إسهامها العلمي.

التوصيات

لتحسين جودة المراجعيات والدراسات السابقة، يُوصى بـ:

- تخصيص قسم مستقل للدراسات السابقة يعرض الدراسات ذات الصلة بصورة منظمة .
- تحليل الدراسات السابقة والمقارنة بين نتائجها، مع إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف .
- توضيح الفجوة البحثية والإضافة العلمية التي تقدمها الدراسة الحالية .
- بيان أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء مشكلة الدراسة وأهدافها.

تحليل ونقد منهجية البحث

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي يهدف إلى وصف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني، وتحليل البيانات والحقائق الناتجة من استخدامه في العمل الأمني، وتوضيحها، والبحث عن الارتباط بينها، وتقييمها وتقويمها ومقارنتها، لبيان الآثار الإيجابية والسلبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني.

محتويات الدراسة:

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: تطور الذكاء الاصطناعي وتصنيفه

المبحث الثاني: رؤية الإمارات للذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني الفرص والتحديات

الخاتمة :

النتائج

التوصيات

المراجع

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأشار إلى ذلك بصورة موجزة في ملخص الدراسة، ثم أفرد قسمًا مستقلًا بعنوان "منهج الدراسة" في متن البحث لبيان المنهج المستخدم، في حين لم يتناول المنهجية في المقدمة. ويُعد هذا التنظيم من الأساليب المتبعة في إعداد البحوث العلمية، إذ تُخصص المقدمة لعرض الخلفية العلمية للدراسة، بينما تُعرض الجوانب المنهجية في قسم مستقل. كما أوضح الباحث أن اختياره للمنهج الوصفي التحليلي جاء لملاءمته لطبيعة الدراسة، التي تهدف إلى وصف وتحليل آثار استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة العمل الأمني، وهو ما يتوافق مع طبيعة الدراسة وأهدافها.

ومن الناحية النقدية

على الرغم من مناسبة المنهج الوصفي التحليلي لطبيعة الدراسة، فإن الباحث اكتفى بذكر المنهج المستخدم بصورة عامة، دون توضيح الإجراءات المنهجية التي اتبعها في تنفيذ الدراسة. كما لم يحدد أداة الدراسة أو يبين آلية جمع المعلومات وتحليلها، ولم يوضح معايير اختيار المراجع أو المصادر التي استند إليها في بناء الدراسة، الأمر الذي يجعل خطوات تنفيذ البحث غير واضحة للقارئ. كذلك، لم تتضمن الدراسة عرضًا لحدودها المنهجية أو القيود التي واجهت الباحث أثناء تنفيذها، مما يقلل من شفافية الإجراءات العلمية ويحد من إمكانية تتبع منهجية البحث والتحقق من نتائجه. وإذا كانت الدراسة تعتمد على تحليل الأدبيات والمصادر العلمية، فقد كان من الأفضل أن يوضح الباحث ذلك صراحةً، مع بيان منهجية اختيار المصادر وآلية تحليلها بما يعزز من موثوقية الدراسة.

التوصيات لتحسين المنهجية

- توضيح الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة.
- بيان أداة الدراسة أو آلية جمع المعلومات وتحليلها بما يتناسب مع طبيعة البحث.
- توضيح معايير اختيار المراجع والمصادر العلمية وآلية تحليلها.
- تضمين حدود الدراسة وقيودها المنهجية بما يعزز من موثوقية البحث وإمكانية الاستفادة من نتائجه.



الخاتمة:

في ضوء الأهمية البالغة والفوائد الجمة للذكاء الاصطناعي، فإنه لا بد من تطويره وتحديث تقنياته لضمان رخاء البشرية. إلا أنه على الجانب الآخر لا بد أن يعمل الباحثون على إيجاد البدائل والحلول العلمية لتجنب مخاطره والحد من سلبياته وتهديداته. وهذا يتطلب إنشاء منظومة قانونية وأخلاقية تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتساهم في تحسينه وتقليل أضراره، وذلك عن طريق صياغة قوانين تحفظ حقوق الإنسان الأساسية،

18

<https://www.jpsa.ac.ae/journal/vol15/iss2/1>
DOI: 10.69672/3007-3529.1027

18

Alnaqbi: The effects of using artificial intelligence techniques

وتشجع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي المفيد للبشرية، وتضع منظومة قيمية وقانونية تحكم العلاقة بين الروبوتات في عصر قد يتفوق فيه الذكاء الاصطناعي على البشر. وهذا لضمان الحفاظ على هويتنا البشرية.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى بعض النتائج على النحو التالي:

النتائج:

أورد الباحث نتائج الدراسة ضمن قسم "الخاتمة"، حيث عرض أبرز ما توصل إليه البحث بصورة موجزة، وتمحورت النتائج حول أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة العمل الأمني، ودورها في تعزيز كفاءة الأداء الأمني، ودعم عمليات اتخاذ القرار، إضافة إلى التأكيد على أهمية تطوير الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم استخدام هذه التقنيات وتحافظ على أمن المعلومات وخصوصية الأفراد. وقد جاءت النتائج متوافقة بصورة عامة مع أهداف الدراسة، وعكست الموضوعات التي تناولها الباحث في متن البحث.

ومن الناحية النقدية،

على الرغم من اتساق النتائج مع أهداف الدراسة، إلا أن عرضها جاء بصورة مختصرة، واقتصر على تلخيص أبرز ما توصل إليه الباحث، دون تقديم مناقشة تحليلية متعمقة تفسر هذه النتائج أو توضح الأساس الذي استند إليه في الوصول إليها. كما لم يربط الباحث نتائجه بالأدبيات العلمية أو بالدراسات السابقة، وهو ما يتسق مع ملاحظة عدم تضمين البحث قسمًا مستقلًا للدراسات السابقة. كذلك، لم يوضح الباحث الإضافة العلمية التي تميز نتائج الدراسة عن غيرها من الدراسات، مما حدّ من إبراز القيمة العلمية للبحث وإسهامه في تطوير المعرفة في مجال الذكاء الاصطناعي والعمل الأمني.

التوصيات لتحسين عرض النتائج

- التوسع في مناقشة النتائج وتفسيرها بصورة أكثر عمقاً .
- ربط النتائج بالأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة .
- توضيح الأساس العلمي الذي استند إليه الباحث في الوصول إلى النتائج .
- إبراز الإضافة العلمية والآثار التطبيقية التي تقدمها نتائج الدراسة.

تحليل ونقد الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:

في ضوء الأهمية البالغة والفوائد الجمة للذكاء الاصطناعي، فإنه لا بد من تطويره وتحديث تقنياته لضمان رخاء البشرية. إلا أنه على الجانب الآخر لا بد أن يعمل الباحثون على إيجاد البدائل والحلول العلمية لتجنب مخاطره والحد من سلبياته وتهديداته. وهذا يتطلب إنشاء منظومة قانونية وأخلاقية تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتساهم في تحسينه وتقليل أضراره، وذلك عن طريق صياغة قوانين تحفظ حقوق الإنسان الأساسية،

18

<https://www.jpsa.ac.ae/journal/vol15/iss2/1>
DOI: 10.69672/3007-3529.1027

Alnaqbi: The effects of using artificial intelligence techniques

وتشجع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي المفيد للبشرية، وتضع منظومة قيمية وقانونية تحكم العلاقة بين الروبوتات في عصر قد يتفوق فيه الذكاء الاصطناعي على البشر. وهذا لضمان الحفاظ على هويتنا البشرية.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى بعض النتائج على النحو التالي:

تحليل ونقد الخاتمة والتوصيات

اختتم الباحث الدراسة بقسم بعنوان "الخاتمة"، تضمن عرضًا موجزًا لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم أورد مجموعة من التوصيات المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد ركزت النتائج على أهمية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومة العمل الأمني، وتعزيز كفاءة الأداء، ودعم عمليات اتخاذ القرار، بينما ركزت التوصيات على تطوير الأطر القانونية والتشريعية، وتعزيز حماية الخصوصية، ووضع ضوابط تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني. وقد جاءت التوصيات بصورة عامة متسقة مع النتائج التي توصل إليها الباحث

ومن الناحية النقدية،

على الرغم من أن الباحث خصص قسمًا بعنوان "الخاتمة"، فإنه لم يفصل بين الخاتمة والنتائج والتوصيات، بل أدرج النتائج والتوصيات ضمن هذا القسم، دون تقديم خاتمة علمية متكاملة تلخص مشكلة الدراسة وأهدافها والمنهج المتبع والإسهام العلمي للدراسة بصورة مترابطة. كما جاءت النتائج والتوصيات مختصرة، ولم تتضمن مناقشة كافية للإضافة العلمية التي تقدمها الدراسة أو حدودها وإمكانات تطويرها مستقبلاً.

كذلك، لم تُفرد التوصيات في قسم مستقل، وجاء بعضها بصياغة عامة، دون ربط مباشر بكل نتيجة من النتائج التي توصل إليها البحث، كما لم تتضمن آليات تنفيذ واضحة أو تحديداً للجهات المستفيدة من تطبيقها، الأمر الذي يقلل من قيمتها التطبيقية ويحد من إمكانية الاستفادة منها في تطوير منظومة العمل.

لتحسين الدراسة بشكل عام نوصي بالتالي:

- إعادة صياغة عنوان الدراسة ليكون أكثر تحديداً، مع توضيح نطاقها المكاني أو الزماني بما يعكس محتواها بدقة.
- تضمين مراجعة منهجية للدراسات السابقة في قسم مستقل، مع تحليلها، والمقارنة بين نتائجها، وتحديد الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة.
- تطوير المنهجية من خلال توضيح الإجراءات المتبعة، وآلية جمع المعلومات وتحليلها، ومعايير اختيار المصادر العلمية.
- التوسع في مناقشة النتائج وربطها بالأدبيات العلمية والدراسات السابقة، مع إبراز الإضافة العلمية للدراسة.
- إعداد خاتمة علمية متكاملة تلخص مشكلة الدراسة وأهدافها والمنهج المستخدم وأبرز النتائج والإسهام العلمي للدراسة.
- تخصيص قسم مستقل للتوصيات، وربط كل توصية بالنتائج التي استندت إليها، مع تقديم توصيات أكثر تحديداً وقابلية للتطبيق.
- اقتراح مجالات للبحوث المستقبلية، مثل دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعات أمنية مختلفة، أو تحليل التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بتوظيف هذه التقنيات.



Thank You